الرقابة الصحفية في المغرب: الصراع بين معسكرين

عبد الرحيم أريري

هل اختفت الرقابة نهائيًا من المشهد الصحفيّ بالمغرب؟

سؤال قد يبدو ساذجًا لكون عدد من المهتمّين يَنْفُون وجودَ رقابة على ما تنشره الصحافةُ المغربية. وهذا النفي يتمّ ربطُه بكون تلك الممارسة كانت سائدةً إلى حدود الستينيات، عبر تحكُّم الرقيب في الاطّلاع على محتويات الصحيفة قبل أن تُطبع وله حقُّ حذفِ ما يراه «مخلاً بالأمن العام.»

من الناحية الشكلية يُمْكن الاستئناسُ بهذه الواقعة ليقول المرءُ إنّ الرقابة لم تَعُد سائدةً في بلادنا. إلاّ أنّ هذا القول واهٍ. لماذا؟

الجواب عندنا يتجلّى في أنّ الرقابة هي فعلٌ تتوخّى منه الإدارةُ الحيلولةَ دون تداول معلومةٍ معينةٍ وسط المجتمع. واعتمادًا على هذا التعريف، فإنّ الإدارة المغربية، في عدة قطاعات عمومية وشبه عمومية، مازالت في ظنّي تمارس رقابةً خفيةً على الصحف، وتمارس من ثمّ المسَّ بحقّ فئة من المواطنين في الاطّلاع على ما يهمّ الشأنَ العامّ وتدبيرَ المرافق.

وبالعودة إلى النقاشات الصاخبة التي ميَّزتْ تعديلَ قانون الصحافة، يُمْكننا الوقوفُ على المواجهة الحادة التي جَمَعت الجسمَ الصحفيّ المغربيّ مع الحكومة والبرلمان. إذ تشبَّث الصحفيون بضرورة إدراج «حقّ الصحفيّ في الحصول على المعلومات» من بيانات ووثائق ودراسات ومحاضر رسمية... فيما تمسّكت الإدارةُ والبرلمانُ برفض هذا المقترح رفضًا مطلقًا، اللّهم إلاّ ما عالجه المشرِّعُ بشكل فضفاض ومحتشم بشأن التماسه من كلّ المعنيين «تسهيلَ ولوج الصحفيّ للوصول إلى الخبر [!]»

المجتمعات المتمدّنة والديموقراطية ترتكز على تداول المعلومات بشكل حرّ وميسّر حتى يتسنّى لكلّ مواطن أو فئة اجتماعية معرفةُ تدبير الشؤون العامة، أو معرفةُ كيفية صرف المال العام وحيثياتِ سنّ سياسة عامة في هذا القطاع أو ذاك. وأما المجتمعات المتخلِّفة سياسيًا فتجدها تعتنق «ديانةَ التكتُّم» واحتكارِ المعلومات، مع ما يترتّب عن هذه السياسة من تشجيع الإشاعات وتناسُلِ الأخبار الكاذبة والمغلوطة.

في ظنّي لا يُمْكن عزلُ هذه السياسة، أي التكتُّم، عن خانة الرقابة. ذلك لأنّ الأجهزة العمومية تدار بواسطة ضرائب المواطنين. وكلُّ ضريبة يقابلها حقٌّ معرفةِ أوجهِ صَرْفها. فإذا كان المبدأ العالميّ يتمحور حول «لا تمثيل دون دفع ضرائب،» فإنّنا يُمْكننا القولُ بأنّه «لا ضرائب دون إخبار وإطلاع المواطنين عليها بشكل ديموقراطيّ.» وبما أنّ المواطن منشغل بدراسته أو عمله أو ترفيهه ويستحيل عليه طَرْقُ أبواب الإدارات لمعرفةِ ما يجري، فقد ابتَدَعت المجتمعاتُ آليةً أنيقةً تسمّى «الصحافة» لتنوب عن المواطنين في البحث عن الأخبار والتحري في شأنها لتُطْرح علانيةً للنقاش. ومن ثمّ فإنّ كلّ سلوك يروم حجبَ الوقائع والبيانات والمعطيات يُعدّ رقابةً واعتداءً على حرمة الصحفيّ ـ بوصفه ممثلاً للرأي العام ـ واعتداءً على أقدس حقّ من حقوق الإنسان، ألا وهو الحقّ في الخبر.

بناءً على هذا الطرح، يحقّ لنا أن نَقْسم المغربَ اليوم إلى معسكرين: معسكر الشفافية، ومعسكر التشفي... أو بين معسكر الوضوح واحترام ذكاء المغاربة، ومعسكرِ الغموض واستبلاد نضج المواطنين!

عبد الرحيم أريري

صحفيّ، مدير أسبوعية **الميضاوي**